Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year: 2023 Vol.5 No.1 pp: 105-115

Management of liquidity crises in Algeria under the COVID -19- pandemic

KELLOUCHE Abdellah [1], SAHNOUNE Samir [2], YAHIAOUI Nour El Houda [3]

[1] Djillali Liabes University, Sidi Bel Abbes -Algeria- abdellah.kellouche@univ-sba.dz
[2] Djillali Liabes University, Sidi Bel Abbes -Algeria- samir.sahnoune@univ-sba.dz
[3] Djillali Liabes University, Sidi Bel Abbes -Algeria- nour_el_houda.yahiaoui@univ-sba.dz

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 15/05/2023
Accepted: 19/06/2023
Online: 30/06/2023

Keywords:
liquidity crisis
Covid-19 pandemic
Algeria Post
Algerian bank
JEL Code: H68, N3, E58.

ABSTRACT

This intervention aimed to shed light on the methods that were adopted for a quick exit from the liquidity crisis 2021-2020, as it must be recognized that the miscalculation of the demand for liquidity in some periods was a real beginning of a chronic crisis that Algeria has been experiencing over the past months, which has developed and exacerbated over the passage of days and months, As a result of other auxiliary factors, it came to the citizen's lack of confidence in the institutions that are a source of this liquidity, the most important of which is the Algeria Post and banking agencies, which made restoring that confidence difficult, at least in the short term

This study aimed to highlight the importance of using written payment methods in financial and commercial transactions in the Algerian society, highlighting the liquidity crisis 2021-2020 in light of the Covid-19 pandemic, in terms of the causes and measures taken in order to mitigate its severity. The study concluded that it is necessary to initiate deep reforms of the financial and banking system in Algeria, in addition to strengthening the role of the Bank of Algeria in exercising its supervisory and regulatory powers to the level of the monetary mass circulating in the economy.

إدارة أزمات السيولة في الجزائر في ظل جائحة كوفيد -19-

قلوش عبد الله[1]، سحنون سمير[2]، يحياوي نور الهدى[3]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، abdellah.kellouche@univ-sba.dz
[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، samir.sahnoune@univ-sba.dz
[3] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، nour_el_houda.yahiaoui@univ-sba.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2023/05/15
تاريخ القبول:2023/06/19
تاريخ النشر:2023/06/30

الكلمات المفتاحية

أزمة سيولة
جائحة كوفيد -19-
بريد الجزائر
البنك الجزائري
JEL Code: H68, N3, E58.

الملخص

استهدف هذه المداخلة تسليط الضوء على الاساليب التي انتهجت للخروج السريع من أزمة السيولة 2021-2020، حيث وجب الاعتراف بأن سوء التقدير للطلب على السيولة في بعض الفترات كان بداية حقيقية لأزمة مزمنة ظلت تعيشها الجزائر طيلة الشهور الماضية، وبفعل عوامل أخرى مساعدة، حتى وصل الأمر إلى انعدام ثقة المواطن في المؤسسات التي تعتبر مصدرًا لتلك السيولة، وأهمها مؤسسة بريد الجزائر والوكالات البنكية، مما جعل استرجاع تلك الثقة أمرًا صعبًا على الأقل في الأجل القصير.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية استعمال وسائل الدفع الكتابية في التعاملات المالية والتجارية في المجتمع الجزائري، مع تسليط الضوء على أزمة السيولة 2021-2020 في ظل جائحة كوفيد -19-، وذلك من حيث الاسباب والاجراءات المتخذة قصد التخفيف من حدتها. وخلصت الدراسة الى ضرورة مباشرة اصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي في الجزائر، والى تعزيز دور بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته الرقابية والتنظيمية لمستوى الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

*Corresponding Author: *KELLOUCHE Abdellah*

(cc) BY-NC

- مقدمة:

عاشت الجزائر خلال السنتين الماضيتين أزمة حادة تمثلت في نقص السيولة بمكاتب البريد، وكذلك على مستوى الوكالات البنكية، مما أدى إلى تشكيل المواطنين لصفوف طويلة أمام تلك المكاتب والوكالات بعد أن تحولت إلى أزمة مزمنة، وقد كانت تلك الظاهرة بالتبعية على حساب الاقتصاد الوطني، إذ أن أغلبية المواطنين كانوا يشكلون تلك الصفوف في أغلب الأوقات أثناء زمن العمل، مما يعني أن الاقتصاد الوطني يتكبد خسائر جسيمة جراء تلك الظاهرة، ومما زاد من وطأة تلك الأزمة الارتفاع المفاجئ في أسعار بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

ظاهرة النقص الحاد في السيولة النقدية هي واحدة من الظواهر السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فكل مرة ومع اقتراب المناسبات الاجتماعية أو الدينية تظهر إلى السطح مشكلة ندرة السيولة على مستوى مكاتب البريد وحتى على مستوى البنوك، لكن ما يميز مشكلة السيولة لسنة 2020 اضافة الى مناسبة عيد الأضحى، هو تزامنها مع جائحة " كورونا" "-COVID-19" التي شلت الاقتصاد الوطني منذ مارس 2020، وما ترتب عنها من تعطل للنشاط الاقتصادي، ومنه أجبر الكثير على البطالة خاصة أصحاب المهن اليدوية واليومية، إضافة إلى هذا عدم تسديد الفواتير المستحقة خلال هذه الفترة كفواتير الماء، الكهرباء والغاز، إضافة إلى الضرائب بمختلف أنواعها.

ومع اقتراب مناسبة عيد الأضحى المبارك وما تتطلبه هذه الشعيرة الدينية من استعمال للسيولة بشكل مباشر، كشراء الأضحية خاصة، تشكلت بذلك طوابير طويلة من المواطنين أمام مكاتب البريد بشكل خاص قصد سحب الرواتب العمال، أو المعاشات المتقاعدين أو حتى بعض المنح بالنسبة للمتضررين من جائحة" كرونا"، لكن الأمر- وإن تفاقم هذه السنة-يتكرر كل مرة مع اقتراب المواعيد الاجتماعية التي يزداد فيها مستوى الانفاق لدى الأسر الجزائرية.

إشكالية البحث:

في سياق ما سبق ذكره ونظرا لكون ان الفرد الجزائري يفضل استعمال النقود الورقية الملموسة في تسوية مختلف التزاماته، يمكن طرح الإشكالية التالية:

الى اي مدى يمكن إدارة أزمات السيولة في الجزائر في ظل جائحة كوفيد -19- ؟

وللإحاطة جوانب هذا الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسيولة النقدية؟ وماهي تصنيفاتها؟
- كيف تطورت مكونات الكتلة النقدية للجزائر خلال الفترة 2010-2020؟
- ماهي اسباب ومظاهر أزمة السيولة 2020-2021؟
- ما هي الحلول المقترحة لحل أزمة السيولة 2020-2021؟

فرضيات البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين اساسيتين وهما:

✓ العزوف عن استعمال وسائل الدفع الكتابية مرده الى عدم الثقة في النظام المالي والبنكي الجزائري.

✓ عدم التنسيق الجيد بين بنك الجزائر ومكاتب البريد فيما يخص الطلب على السيولة في أوقات الذروة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول واحدة من أهم الظواهر التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والمتمثلة في الاستعمال المفرط للنقود القانونية، وما ينجر عن ذلك من نقص حاد في السيولة خاصة في المناسبات الوطنية والدينية، يضاف إلى هذا أنّ نقص السيولة هذه السنة تزامنت وانتشار وباء "كوفيد 19"، والذي يتطلب إجراءات خاصة للحد منه تنعكس على السلوك العام للمواطن.

أهداف البحث:

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على وضعية ومكونات الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وابراز مكانة وحجم السيولة النقدية منها، اضافة الى ربط الوضعية النقدية للبلد بأسباب أزمة السيولة 2020-2021، ومنه طرح تصور يرتكز على الاستعمال التدريجي لوسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة النقدية وذلك لتفادي تكرار مثل هذه الازمات مستقبلا.

1-مفهوم وتطور السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020:

1-1-مفهوم السيولة:

تعتبر النقود أكثر الموجودات سيولة لأنها تلعب دور وسيلة الأداء بصفة عامة وحالية وبدون حدود، غير أن خصائص السيولة لا تنحصر في النقود فقط، إذ توجد موجودات أخرى لها سيولة كبيرة وإن كانت دون مستوى سيولة النقود وهي الموجودات التي تلعب دور وسائل الائتمان، فهي لا تحل محل النقود بصفة دائمة ولكنها قابلة بأن تحول بسهولة نسبية إلى سيولة تامة. (ولعلو، 1981، ص303).

1-2-مستويات السيولة:

تصنف الكتلة النقدية حسب درجة سيولتها الى: (عبد القادر، 2012، ص104).

المستوى الاول: (M1) ويمثل مجموع وسائل الدفع والكتلة النقدية بالمفهوم الضيق أي:M1= E+D

حيث :E النقود المتداولة، D هي الودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية المفتوحة بالمؤسسات النقدية.

المستوى الثاني: (M2) ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، وهو مجمع يعبر عن مجموع وسائل الدفع المتاحة: أي (M1) مضافا إليها الودائع لأجل (DT)أو أشباه النقود: M2= M1+ DT

المستوى الثالث: (M3) ويطلق عليه السيولة الكلية للاقتصاد ويشمل على **(M2)** مضافا إليه ودائع الأجل (S) وعليه يمكن التعبير عليه بالعلاقة التالية: M3= M2+S

1-3-النقود الكتابية:

وهي تلك الإيداعات التي تتخذ شكل حسابات جارية) أو ودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح الوحدات الاقتصادية غير المصرفية (عبد القادر، 2012، ص32)، أو بعبارة أدق هي كل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية التي تنتقل من فرد إلى آخر عن طريق الشيكات أو الترحيلات عوض النقود الائتمانية، كما تستخدم إضافة إلى الشيكات بطاقات الدفع الإلكترونية في تداول هذا النوع من النقود، حيث تمثل نسبة 90% من وسائل الدفع الجارية في الدول المتقدمة. (السيد متولي، 2010، ص25).

1-4-تطور تركيبة الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2010-2020:

سنحاول في الجدول أدناه، استعراض مكونات الكتلة النقدية لهذه الفترة وذلك بالتطرق لأهم هذه المكونات والمتمثلة في الكتلة النقدية (M1) والكتلة النقدية (M2) وكذا وضعية الناتج المحلي الخام.

جدول رقم (01): تطور مكونات الكتلة النقدية للفترة 2010-2020. الوحدة :مليار دولار

العنصر	مكونات الكتلة النقدية (M1)		الكتلة النقدية	اشباه النقود	الكتلة النقدية	تغير %	حجم PIB
السنة	نقود قانونية	ودائع للطلب	(M1)	(ودائع لأجل)	(M2)	(M2)	
2010	2.098,6	3.539,8	5638,4	2524,3	8.162,7	13,7	11.991
2011	2.571,5	4.570,2	7141,7	2787,7	9.929,2	21,6	14.589
2012	2.952,3	4.729,1	7.681,5	3.333,6	11.015,1	10,9	16.209
2013	3.204,0	5.045,8	8.249,8	3691,7	11.941,5	08,4	16.647
2014	3.658,9	5.918,0	9.603,0	4083,7	13.686,8	14,6	17.228
2015	4.108,1	5.136,3	9261,1	4.443,4	13.704,5	0,1	16.712
2016	4.497,2	4.909,8	9407,0	4.409,3	13.816,3	0,1	17.514
2017	4.716,9	5.549,2	10266,1	4.708,5	14.974,6	0,8	18.5758
2018	4.926,8	6.477,3	11.404,1	5.232,6	16.636,7	08,8	20.2590
2019	5.421,4	5795,8	11.217,1	5.394,0	16.611,1	11,0	20.2884
*2020	/	/	12500		18.209		21424.6

Sources: ministère des finances, et Banque d'Algérie, et Fond monétaire international, 2018, p. 28.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور الكتلة النقدية(M2) والناتج المحلي الخام (PIB) للفترة 2010-2020.

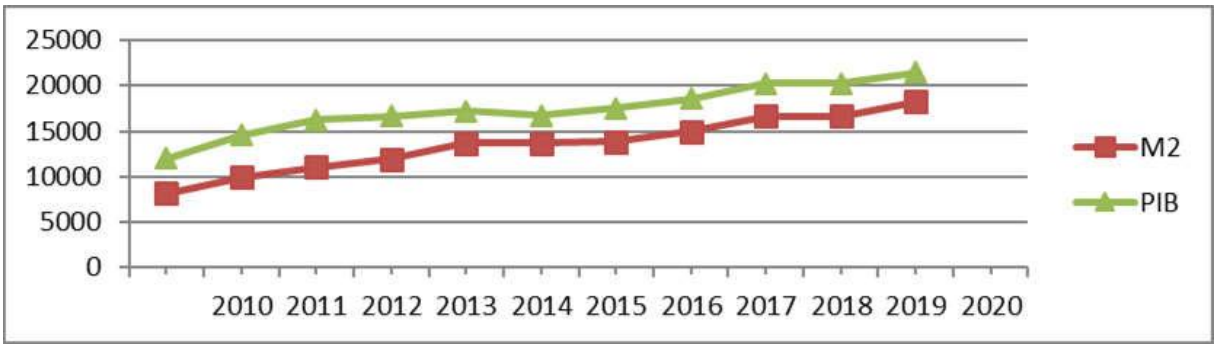

المصدر: روشو عبد القادر، ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر– دراسة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 11 / العدد: 03 خاص، جامعة إبن باديس مستغانم، أفريل 2021، ص281.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن حجم النقود القانونية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، فمن مقدار 2098.6مليار دينار سنة 2010 الى حجم 5421.4 مليار دينار سنة 2019 ، وهذا ما يفسر اهمية هذا النوع من النقود في مكونات الكتلة النقدية في الجزائر، اما حجم الودائع تحت الطلب فهو الآخر تضاعف خلال فترة الدراسة، بحيث انتقل من 3539.5مليار دينار سنة 2010 الى 5795.8 مليار دينار سنة 2019، غير ان اعلى حجم كان سنة 2018 بمقدار 6477.3 مليار دينار، ان الارتفاع المستمر لحجم الودائع تحت الطلب يعتبر مؤشرا ايجابيا يدخل ضمن العوامل المساعدة على استعمال وسائل الدفع الكتابية في المعاملات، ذلك ان هذه الودائع يقابلها فتح حسابات جارية

سواء على مستوى البنوك او مكاتب البريد او حتى الخزينة العمومية، هذه الزيادات المستمرة في هذين العنصرين هو ما يفسر الزيادة الاجمالية في الكتلة النقدية والتي كانت سنة 2010 تقدر ب 5638.3 مليار دينار لتصبح سنة 2020عند سقف 12500 مليار دينار. في حين عرفت الودائع لأجل نموا متزايدا من2524.3 مليار دينار الى 5394.0 مليار دينار سنة 2019، غير ان هذا النوع من الودائع لا يعتبر مرتفعا جدا نظرا لكونه مرتبط بمستوى الدخل المنخفض للفرد الجزائري وايضا العائق العقائدي فيما يخص نحصل على معدل الفائدة الربا المطبق على هذه الودائع .وبإضافة الودائع لأجل للكتلة النقدية التي ستبلغ– كتقدير–سنة 2020 ال 18209 مليار دينار بمعدل نمو متوسط بلغ مقدار09% وبالمقارنة مع حجم الناتج المحلي الخام الذي من المنتظر ان يبلغ مع نهاية 2020، فإن الكتلة النقدية اقل من الناتج المحلي وهو ما 21424.6 مليار دينار يفسر الحاجة الى السيولة. (FMI, 2018, p28)

1-5-تطور تركيبة الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2010-2020:

الجدول الموالي يوضح توزيع الودائع تحت الطلب على المؤسسات المالية والبنكية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (02): هيكل الودائع تحت الطلب بالمؤسسات المالية والبنكية للفترة 2010-2019.

السنوات	ودائع جارية لدى البنوك	ودائع جارية لدى الخزينة العمومية	ودائع جارية لدى البريد الجاري	مجموع الودائع تحت الطلب	نسبة المجموع الى % (M2)
2010	2804,4	322,6	412,8	3539,8	43,36
2011	3536,2	518,7	515,3	4570,2	46,02
2012	3380,2	758,7	590,3	4729,1	42,93
2013	3564,5	860,2	621,1	5045,8	42,25
2014	4434,8	788,8	694,5	5918,0	43,23
2015	3891,7	537,2	707,4	5136,3	37,47
2016	3745,4	405,0	759,4	4909,8	35,53
2017	4513,3	261,3	774,5	5549,2	37,05
2018	5371,8	241,8	863,6	6477,3	38,93
*2019	4527,9	359,0	908,8	5795,8	/

Sources : ministère des finances, 2018 et Banque d'Algérie, 2019, Septembre 2019.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): هيكل الودائع تحت الطلب بالمؤسسات المالية والبنكية للفترة 2010-2019

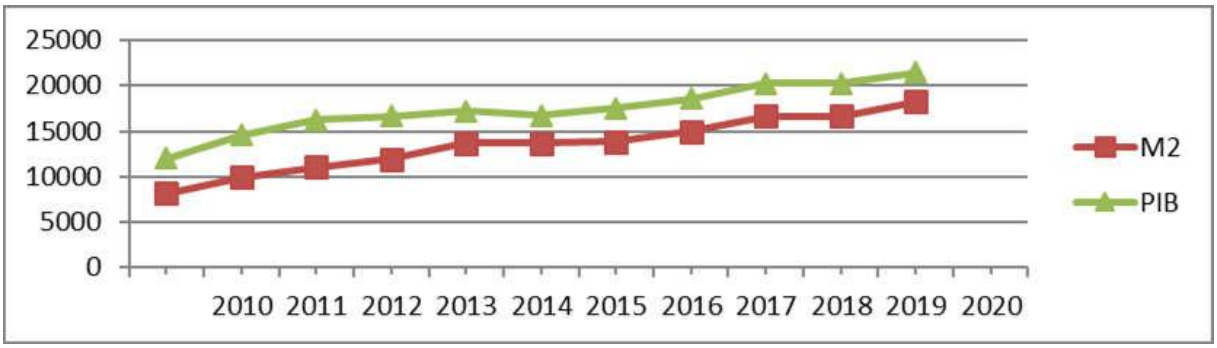

المصدر: روشو عبد القادر، ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر– دراسة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 11 / العدد: 03 خاص، جامعة إبن باديس مستغانم، أفريل 2021، ص282.

يلاحظ من الجدول اعلاه، أن أكبر حجم للودائع الجارية يوجد لدى البنوك ثم تأتي مكاتب البريد في المرتبة الثانية وأخير الخزينة العمومية، اما من حيث تطور حجم هذه الودائع فهو في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، مع تسجيل زيادات معتبرة خلال سنوات2011 ،2012، 2013، وهذا راجع بالنسبة للأفراد الى التحسن المسجل في شبكة الاجور بداية من سنة. 2008 أما بالنسبة لودائع الخزينة العمومية فقد عرفت تذبذبا في حجمها فمن 860.6 مليار دينار سنة 2013، كأعلى مقدار الى241.8 مليار دينار سنة 2018 ، وهذا راجع لتدني ايداعات الإدارات والمؤسسات العمومية بدءا من الميزانية العامة للدولة، اما ايداعات الافراد بالخزينة العمومية فهي قليلة نظرا لطابعها الخاص، في حين الودائع لدى البريد فهي في ارتفاع مستمر فمن 412.8 مليار دينار سنة 2010 الى 908.8 مليار دينار سنة 2019، وهذا يفسر بالانتشار الواسع لشبكة مكاتب البريد على التراب الوطني، اما متوسط فهو يتراوح في حدود % 40، وهذه النسبة نسبة مجموع الودائع تحت الطلب الى الكتلة النقدية مرشحة للارتفاع في حال عصرنة اداء المؤسسات المالية والبنكية كشرط اساسي لنجاح عملية استعمال وسائل الدفع الكتابية في المعاملات المالية والتجارية، مع الاشارة الى ان حجم الودائع تحت الطلب هو الذي يساهم في اعداد الارضية المساعدة على استعمال وسائل الدفع الكتابية بشرط عصرنة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر. (روشو، 2021، ص283).

2-ازمة السيولة النقدية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد -19-، أسبابها ومظاهرها:

2-1-أسباب أزمة السيولة في ظل جائحة كوفيد -19-:

إن اسباب أزمة السيولة لصائفة 2020 ، لا تعدو أن تكون امتدادا لما يعانيه الاقتصاد الجزائري من خلل في المنظومة البنكية والمالية بصفة عامة، غير أن الملامح الأولى لهذه الأزمة بدأت مع بداية السنة 2020 والتي تميزت بانتشار جائحة" كورونا (COUVID- 19)" ، الأمر الذي تسبب في توقف معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية وذلك بداية من تاريخ 2020/03/12 ، ودخول البلاد في حجر صحي لفترات متتالية إلى ان برزت أزمة سيولة مع بداية شهر جويلية 2020، حيث توقف خلال فترة الجائحة دفع الضرائب والرسوم المستحقة، عدم تسديد الفواتير خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء والغاز، وبالمقابل كان هناك دفع لرواتب العمال بشكل عادي حتى بالنسبة للعمال الذين استفادوا من عطلة مدفوعة بموجب المرسوم رقم 69/20، كل هذه الظروف جعلت من مستوى الانفاق بالنسبة للعائلات يرتفع مدفوعا باللهفة وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي الزيادة في الطلب على النقود في شكلها السائل سواء من أجل الانفاق المباشر أو الاكتناز، لنصل فيما بعد إلى حلول عيد الأضحى المبارك مع نهاية شهر جويلية، وكان ذلك تزامنا مع صب رواتب العمال حوالي 4.09 مليون بالقطاع العمومي، ومعاشات المتقاعدين 3.2 مليون متقاعد، مما شكل ضغطا كبيرا على مكاتب البريد تحديدا، كما رافق ذلك عدم التجاوب السريع لبنك الجزائر فيما يخص توفير السيولة اللازمة في وقتها.

2-2-مظاهر الأزمة وأهم نتائجها:

بداية عاشت البنوك الجزائرية في المدة الأخيرة وضعا ماليا صعبا نتيجة الآثار السلبية لجائحة (COVID-19) تميز خصوصا بأزمة سيولة حادة، حيث ان نسبة العجز في السيولة ارتفع من49% شهر مارس 2020 الى 55%

شهر ماي من نفس السنة، مع العلم انها كانت قد سجلت 20% مع بداية 2019 غير ان هناك اسباب وعوامل اخرى ساهمت في هذه الوضعية خلال الخمس سنوات الأخيرة تمثلت اساسا في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. (كحال، 2020، ص20).

جدول رقم (03): تطور نسبة حجم القروض المتعثرة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2015-2019.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التعثر	%10	%13	%17	%20	%25.2

المصدر: بغداد عمار، 2020/06/11، جمعية البنوك الجزائرية تصريح ل: العربي الجديد. 2020.

إضافة الى حجم القروض المتعثرة والتي وصلت سنة 2019 إلى أكثر من% 25.2 ، كما يوضحه الجدول أعلاه، فإن السيولة الإجمالية للبنوك قد واصلت انخفاضها سنة 2020، حيث انخفضت من 1.557,6مليار دينار سنة 2018 إلى 1.100,8 مليار دينار سنة 2019 ، لتبلغ في الأخير مستوى 916,7مليار دينار مع نهاية شهر ماي 2020 ، أي بتسجيل نقص قدره 184,2 مليار دينار مقارنة بما هو مسجل سنة 2020. (Banque d'Algérie, 2019) يضاف إلى عامل القروض المتعثرة، تراجع عائدات المحروقات خلال هذه الفترة خاصة مع بداية سنة 2020 ، نظرًا لانخفاض الطلب العالمي لهذه المادة نتيجة الشلل الاقتصادي بسبب جائحة" كورونا"، كما تواصل خلال هذه الفترة أيضا تآكل احتياطي الصرف وصل الى أقل من 60 مليار دولار ، وأيضًا تهاوي قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية. أما على مستوى مكاتب البريد فلم يخفي الزبائن أصحاب الحسابات الجارية البريدية تذمرهم من الاكتظاظ وطول الطوابير المشكلة أمام هذه المكاتب بسبب النقص الفادح في السيولة النقدية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الطلب على هذه السيولة في مدة قصيرة بسبب الشروع في تسديد منحة التضامن التي أقرتها الحكومة لفائدة المتضررين من جائحة كورونا والمقدرة ب 10.000 دج شهريا والتي شرع في تسديدها مع بداية شهر جوان 2020 ، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين أغلب الموظفين لديهم حسابات بريدية جارية، وأيضا معاشات المتعاقدين، كل هذا يقابله التموين المحدود من طرف بنك الجزائر من السيولة لفائدة مكاتب البريد والذي يتم أسبوعيًا ولكنه غير كافي، يضاف إلى هذا تراجع عمليات التحويل المالي من طرف التجار ومسيري المؤسسات الاقتصادية في الحسابات البريدية والبنكية بسبب توقف النشاطات التجارية والاقتصادية نسبة التراجع قدرة ب 80%، حسب المديرة المركزية للاتصال بمؤسسة بريد الجزائر، علمًا بأن الموزعات الآلية التي يفترض أن تمكن أصحاب البطاقات من سحب أموالهم أصبحت عاطلة عن العمل مما زاد الوضع تعقيدًا.

3-ازمة السيولة النقدية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد -19-، أسبابها ومظاهرها:

3-1-أسباب أزمة السيولة في ظل جائحة كوفيد -19-:

تعتبر الشبكة البنكية في الجزائر ضعيفة من حيث درجة تغطية التراب الوطني، إذ تتكون حاليًا من 1964 وكالة بنكية أي بمعدل وكالة واحدة لكل 27.587 نسمة من السكان، في حين أن المعدل المعمول به هو 5000 نسمة لكل وكالة بنكية، (محافظ بنك الجزائر، 2020).

أما فيما يخص أزمة السيولة (2020)، ومقارنة بشبكة مكاتب البريد فإن الضغوطات على شبكة البنوك كانت أقل، ولكن رغم هذا وكما سبق الإشارة إليه فإن السيولة البنكية عرفت نقصًا حادا خلال هذه الفترة ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر بتاريخ 10 مارس 2020 الإجراءات التالية:

* تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 10% إلى8%. (بنك الجزائر، 2020).

* تخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر ب 25 نقطة أساس (% 0.25) لتثبيته عند 3.25% وذلك ابتداء من 2020/03/15، الهدف من هذه الإجراءات هو تحرير هوامش إضافية للبنوك بالنسبة للنظام البنكي .بتاريخ 2020/04/06إصدار تعليمة من بنك الجزائر تحت رقم :2020/05/06، أهم ما جاء فيها تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية لرفع مستوى التمويلات المتاحة.

* بتاريخ 2020/04/29، قررت نفس اللجنة تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التحويل الرئيسية ب 25 نقطة أساس (% 0.25) لتثبيته عند 3% بدلاً من 3.25%.

* تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 8% إلى6% ، بهدف تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة.

* رفع عتبات اعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

أ – مدة الاستحقاق المتبقية أقل من سنة من 90% إلى 95%.

ب – مدة الاستحقاقات المتبقية من 01 سنة إلى أقل من 05 سنوات :من 80% إلى 90%.

ج – مدة الاستحقاق المتبقية أكبر من سنة أو تساوي 05 سنوات من 70% الى85% .

لقد كان الهدف من هذا الإجراءات كلها هو زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

3-2- حلول وإجراءات على مستوى مؤسسة بريد الجزائر:

مقارنة بشبكة البنوك، تعتبر شبكة البريد أكثر توزيعًا على مختلف مناطق الوطن من حيث التغطية، ومن حيث العدد، الجدول الموالي يبين تطور عدد مكاتب البريد في الفترة الممتدة من 2013 الى2020 :

جدول رقم (04): تطور عدد مكاتب البريد في الجزائر للفترة 2013- 2020.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المكاتب	3.559	3633	3678	3755	3824	3907	3992	4052

Source : Algérie Post : Rapport du ,11/7/2020. www.bourse.dz.com. Consulté le : 11.08.20

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه، ان عدد مكاتب البريد في تزايد مستمر وهذا يؤهل هذه المؤسسة لأن تكون المؤسسة الأولى القريبة من المواطن في مجال تسوية معاملاته المالية والتجارية باستعمال الشيك البريدي، علما بأن معدل التغطية هو 10368 نسمة لكل مكتب بريدي واحد، أما فيما يخص الإجراءات الاستعجالية المتخذة لمواجهة مشكل نقص السيولة للسداسي الأول لسنة 2020 فكانت كما يلي:

* دعوة الأشخاص المعنويين أي الشركات إلى استعمال وسائل الدفع الكتابية المتاحة بواسطة استعمال الصكوك المصادق عليها أو التحويلات من حساب إلى حساب أو تقديم صك بريدي للتحصيل من خلال نظام المقاصة الإلكترونية مع المنظومة المصرفية، وهذا لتجنب سحب الاموال على شكلها السائل.

* تسقيف المبالغ المسحوبة عن طريق الموزعات الآلية عند 30 ألف دينار، تسقيف ايضا المبالغ المسحوبة نقدًا على مستوى الشبابيك عند مبلغ (100.000) مائة ألف دينار يوميًا لكل زبون، وفي حالة المبالغ التي تفوق هذا الحد، يمكن لأصحابها استعمال وسائل الدفع البديلة التالية:

1. صيغة الصك المصادق عليه والذي يعده رئيس المكتب البريدي ويسلمه للزبون.
2. التحويل من حساب بريدي جاري إلى حساب بريدي جاري آخر بواسطة صك بريدي.
3. التحويل من حساب بريدي جاري إلى حاب بريدي جاري آخر بواسطة البطاقة الذهبية.

كما يمكن لزبائن بريد الجزائر الحائزين على حسابات بريدية جارية تحرير صك بريدي لفائدة الغير سواء كان المستفيد حائزا لحساب بريدي جاري أو حساب بنكي. ويبقى نجاح كل هذه الإجراءات مرهون بمدى تطور الوعي المالي لدى الفرد الجزائري وخاصة عامل الثقة حيث التعامل حين مع المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر.

3-3-الحلول والإجراءات المقترحة على المدى القريب والمتوسط:

تبعًا لما سبق عرضه وقصد حل ازمة السيولة النقدية في الجزائر، فهناك من يرى ضرورة ضخ كمية بينما يرى من السيولة في الاقتصاد الوطني في إطار اصلاح مالي شامل، (BENOUARI, 2020) آخرون ان الحل يكمن في اجراء اصلاحات على المدى القصير تخص قنوات امداد السيولة الى البنوك ومكاتب البريد، للتحكم في عملية توزيع السيولة. (HAICHOUR, 2020)

أما من جانبنا فإننا نرى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات وسن نصوص قانونية والقيام بإصلاحات مالية بهدف استعمال وسائل الدفع الكتابية نقود كتابية ومن بين الخطوات التي نراها ضرورية يلي :

* الإصلاح العميق للمنظومة المالية والبنكية مما يضمن الشفافية في التعامل والسرعة في التجاوب مع المتعامل سواء بالنسبة للأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين.

* الإصلاح الجذري والمركز للمنظومة الجبائية وجعلها أكثر عدالة وأكثر مرونة وشفافية) هذه الإصلاحات تكون قد بدأت بمناسبة الجلسات الوطنية لإصلاح النظام الجبائي المنعقدة بتاريخ 20-2020/07/22.

* اتخاذ بعض التدابير العملية والتي من شأنها تخفيف الضغط على مكاتب البريد في حالة سحب السيولة النقود القانونية مثل عدم اجبار الموظفين الجدد بفتح حسابات على مستوى البريد حصريا بل يترك الخيار للموظف، وأكثر من هذا تشجيع هؤلاء الموظفين على فتح حسابات جارية على مستوى البنوك خاصة في مراكز المدن أين تكون التغطية البنكية متوفرة.

* نفس الملاحظة تطبق على المتقاعدين وذوي الحقوق وحتى الطلبة الجامعين وذلك بعدم إجبارهم على فتح حسابات جارية بريدية حصريًا على مستوى بريد الجزائر، بل توزيعهم على الشبكة البنكية لتخفيف الضغط.

* إقامة مركز معتمد من طرف الدولة لبيع الأضاحي عن طريق التسديد بالشيك مربوط مع مراكز البريد وهذا إجراء يخفض من استعمال السيولة وأيضا قد يكون آلية لضبط الأسعار بالنسبة للأضاحي.

* توفير المحيط الملائم لاستعمال وسائل الدفع الأخرى كالبطاقات بمختلف أنواعها خاصة على مستوى المحلات التجارية، وتسهيل اقتناء الأجهزة للازمة لذلك.

* التسديد المباشر اقتطاع من المصدر لفواتير الغاز والكهرباء والماء وحتى الهاتف بالنسبة للعمال أصحاب المرتبات المنتظمة والقضاء نهائيا على استعمال السيولة النقدية في تسديد لهذه الفواتير.

* مساهمة وسائل الإعلام المختلفة في الرفع من الوعي لدى المواطن فيما يخص هذا الموضوع، وأيضا فيما يخص أهمية الصيرفة الإسلامية، قصد استرجاع الثقة في المنظومة البنكية وفق هذا التوجه الجديد.

- **خاتمة:**

يمكن القول في نهاية هذه الدراسة أن تفضيل استعمال النقود سائلة يعزى الى عدم الوعي بأهمية وسائل الدفع الكتابية سواء بالنسبة للفرد أو الاقتصاد ككل، وأيضاً ناتج عن ثقل التعامل مع الجهاز المالي والبنكي في الجزائر والذي لايزال يسير بطرق بيروقراطية **وهذا ما يتطابق مع مضمون الفرضية الاولى،** وان ازمة السيولة الأخيرة هي نتيجة لما يعانيه النظام المالي والبنكي في الجزائر من اختلالات **وهذ تأكيد لصحة الفرضية الثانية،** وعليه **كانت النتائج كما يلي:**

- تشكل النقود المتداولة نسبة معتبرة من الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع.
- انخفاض سرعة تداول النقدي يفسر بوجود حقيقي لظاهرة الاكتناز إضافة إلى ضغط السوق الموازية.
- تردد السلطات العمومية في فرض التعامل بوسائل الدفع الكتابية خاصة الشيك أدى إلى الاستمرار في استعمال المفرط للسيولة من طرف المواطن.
- من الأسباب الرئيسية لأزمة السيولة 2020-2021، هو عدم العمل بمبدأ الاستشراف خاصة فيما يخص توفير الكمية اللازمة من السيولة في الوقت المطلوب عبر كافة مراكز السحب سوآءا بنوك او بريد.

ومنه نقترح ما يلي:

- ضرورة تدخل بنك الجزائر في السوق ما بين البنوك في إطار مهامه الرقابية واستعماله لأدوات السياسة النقدية في الوقت المناسب خاصة سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.
- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر ومكاتب البريد بصرامة وفعالية في مجال الإمداد المنتظم بالسيولة.
- العمل على عصرنة النظام المالي والبنكي بجعله أكثر تجاوباً مع المحيط الاقتصادي خاصة ما تعلق بامتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق الموازية.
- إعادة تفعيل النصوص القانونية الملزمة لاستعمال وسائل الدفع الكتابية ومتابعة تطبيقها.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

1- بنك الجزائر(2020)، **بيان لجنة عمليات السياسة النقدية**، الجزائر.

2- خليل عبدالقادر (2012)، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 32.

3- روشو عبد القادر (2021)، **ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر دراسة تحليلية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 11 / العدد: 03 خاص، جامعة إبن باديس مستغانم، أفريل 2021، ص283.

4-عبد القادر السيد متولي (2010)، **اقتصاديات النقود والبنوك**، عمان :دار الفكر، ص 25.

5-فتح الله ولعلو (1981)، **الاقتصاد السياسي -توزيع المداخيل النقود والائتمان-**، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، ص 303.

6-كحال حمزة (2020)، **سيولة بنوك الجزائر تهوي تحت الخطوط الحمراء**، العربي الجديد. ص 52.

7-محافظ بنك الجزائر (2020)، **تقرير فيفري 2020**، الجزائر.

8- Banque d'Algérie. (2019, 12). ***Bulletin statistique trimestriel.*** Consulté le 07 29, 2020, sur http://www.Bank-of-Algeria.dz

9- BENOUARI, a. (2020). **Pour une injection massive de liquidité dans le cadre d'une reformes financière globale.** *lapatrienews.*

10- FMI. (2018). ***Rapport des services FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article iv***. newyork: Fond monétaire international. P28.

11- HAICHOUR, m. (2020, 08 09). ***la crise de la liquidité Est – elle systémique ou conjonctu rèlle*** *?* Consulté le 08 19, 2020, sur http://www.lapatrienews.